AMAN

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الجمعية العمومية

لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)

الأربعاء 09 شعبان 1439هـ الموافق 2018/04/25 م

غرفة تجارة وصناعة دبي – قاعة المؤتمرات

تم عقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دبي الإسلامية للتأمين و إعادة التأمين (أمان) بغرفة تجارة وصناعة دبي – قاعة المؤتمرات في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأربعاء الموافق 2018/04/25 م بناء على دعوةٍ من مجلس إدارة الشركة، حيث كان الموعد المقرر لعقد الاجتماع هو الخميس بتاريخ 2018/04/19 وتم تأجيله لعدم إكتمال النصاب القانوني.

بلغ عدد الاسهم المسجلة بالإجتماع 48,819,274 سهماً من إجمالي أسهم الشركة البالغ 225,750,000 سهماً وهو مايمثل 21.62 % من إجمالي أسهم الشركة، وبناء عليه قد تم الإعلان عن صحة إنعقاد الإجتماع حيث أنه لا يشترط أية نسبة للحضور بالاجتماع الثاني .

ترأس الإجتماع الرئيس الدكتور / محمد على الحوسني – نائب رئيس مجلس الإدارة ، وبحضور السادة أعضاء مجلس الادارة كل من:-

1- السيد / عبد الرحمن أحمد سنان
2- السيد / مبارك مطر الشامسى.

كما حضر الإجتماع السادة المساهمين المتمثلين بالنصاب أعلاه وكل من:-

1- السيد / أحمد الرئيسى – ممثلاً عن هيئة الأوراق المالية والسلع.
2- فضيلة الشيخ/ عز الدين بن زغيبه – نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
3- السادة (موسى الرمحي و يحيى شتيلا) ممثلي مدققي الحسابات.

وقبل البدء بالاجتماع وبناء على طلب مساهمون يمتلكون نسبة أكبر من 10% وبعد موافقة جميع المساهمين الحاضرين تقرر إضافة بندين إلى جدول الاعمال الخاص بالجمعية العمومية.

تم الافتتاح بتلاوة عطرة من آيات القرآن الكريم وبعد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله علىه وسلم، رحب رئيس الإجتماع بالمساهمين وممثلي الدوائر الحكومية والحضور ثم عُين السيد/ أحمد كساب مقرراً للإجتماع والسيد/ محمد زكي والسيد/ عمرو ماضي – لجمع الأصوات، ومن ثم أذن للبدء بجدول الأعمال المعلن وفقاً لما يلي:-

1- الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م والمصادقة عليه:

استعرض رئيس الإجتماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 حيث أوضح أنه كانت هناك الكثير من التحديات خلال عام 2017 ، وقد قام مجلس الادارة بمتابعة تنفيذ الخطة التصويبية للشركة والتى تمت الموافقة عليها فى إجتماع الجمعية العمومية العام الماضى، وأنه تم بيع الأسهم الخاصة بشركة بوبيان تكافل بالكويت حسب الخطة ، حيث كانت تُصنف ضمن "إستثمارات عديمة الفائدة" وتم البيع بنفس القيمة الاسمية المشتراه للسهم ب 100 فلس كويتى وباجمالى مبلغ 12.1 مليون درهم ، وأيضا تم تخفيض المصروفات بالشركة وتحسين معدلات الاداء وغيرها من الأمور التى أسهمت بشكل كبير في إعادة التوازن ووقف الخسائر وتحقيق الربحية.

بحمد الله وفضله مازالت أمان تحتل مكانة متقدمة بين شركات التأمين لما تتمتع به من سمعة جيدة وشفافيه عاليه ووضوح في التعامل مع كافة الهيئات الرقابيه وأصحاب المصالح، وإستطاعت أن تحافظ على توازنها في سوق التأمين، كما جاءت النتائج المالية للشركة على النحو التالي...

أهم نتائج أمان للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

- حققت الشركه إجمالي أرباح فنية من العمليات قبل المصاريف الإدارية والعمومية بقيمة 48.3 مليون درهم عام 2017 مقابل 27.6 مليون درهم عام 2016 بتحسن أداء بلغ 75% .
- تحسنت نتائج الشركه من صافي الأرباح الفنية من العمليات التشغيليه من خسارة 17.8 مليون درهم عام 2016 إلى ربح 13.5 مليون درهم عام 2017 .
- بلغت الأقساط المكتتبة (380.8) مليون درهم للعام 2017 مقابل (414.5) مليون درهم بإنخفاض طفيف بلغ 8 % عن السنة الماضيه 2016.
- إنخفضت أرباح الإستثمارات من 1.8 مليون درهم عام 2016 لتصل إلى 162 ألف درهم وذلك بسبب التذبذب الكبير في أداء الأسواق الماليه وإنخفاض تقييم أرض القرهود بمبلغ 1.4 مليون درهم.
- تحسنت نتائج الشركه من صافي الأرباح بربح وقدره 9.5 مليون درهم لعام 2017 مقابل خسارة 19.7 مليون درهم فى العام الماضى 2016 .
- بلغ مجمع الخسائر 76.5 مليون درهم فى نهاية 2017 بعد أن كان 118 مليون درهم عام 2016 حيث قامت الشركة بتخفيض مجمع الخسائر عبر إستخدام الإحتياطي العام والقانوني والذي بلغ مجموعه 37.5 مليون درهم. بناءاً على موافقة الجهات الحكوميه المختصه والجمعية العمومية فى العام الماضى. وبالتالى تحسنت نتائج حقوق المساهمين لتصبح 84.3 مليون درهم عام 2017 بعد أن كانت 70.1 مليون درهم.
- بين بأن مجلس ادارة الشركة قد إعتبر عام 2017 بداية لانطلاقة قوية لتحقيق نتائج طيبة تعود بالمنفعة على مساهمي الشركة وحملة الوثائق. وأوضح سعادته بأنه يتطلع بطموح أكبر إلى أن تواصل الشركة على نفس المسير ونهج التحدي والطموح نحو نمو أكبر وأقوى على الصعيد المحلي.
- وختاماً، تقدم الرئيس بالشكر إلى المساهمين على دعمهم الدائم، وكذلك بخالص الشكر والتقدير إلى الأخوة أعضاء مجلس الإدارة جميعاً على جهودهم المخلصة ومشاركتهم البناءة في تطوير أعمال الشركة ، والشكر موصول كذلك إلى ادارة الشركة وجميع العاملين فيها.

- كما تقدم مجلس الإدارة بالشكر الخالص إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة على دورها الرائد والأساسي في أعمال الشركة والشكر أيضا إلى الجهات المسؤولة كافة، ومنها وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وهيئة التأمين ودائرة التنمية الإقتصادية وجمعية الإمارات للتأمين على جهودهم المخلصة في دعم قطاع التأمين والتأمين التكافلي على وجه الخصوص.

وبعد الإنتهاء تمت الموافقة على التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في 2017/12/31.

2- سماع تقرير هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م والمصادقة عليه:

بين فضيلة الشيخ/ عز الدين بن زغيبه – نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية،بأن الهيئة اطلعت على نماذج عقود ووثائق التأمين التي أعدتها الشركة خلال العام وأقرتها بعد إدخال التعديلات التي رأت ضرورة إدخالها على هذه العقود والوثائق.

ودرست الهيئة دور الشركة في إدارة عمليات التأمين على أساس الوكالة، وما تتقاضاه الشركة من أجر مقابل تلك الوكالة والتي بلغت 30% من إجمالي أقساط التكافل حيث ألزمت هيئة التأمين الشركة بتحمل كافة العمولات المدفوعة عن صندوق حملة الوثائق.

واطلعت الهيئة على نتائج فصل الشركة لاستثمارات أموال المساهمين وحملة الوثائق القابلة للتخصيص لكل منهما على حده، وإبقاء الاستثمارات التي لا يمكن الفصل فيها مشتركة بينهما بحسب حصتيهما، مع تحديد رسوم إدارة الشركة لاستثمارات حملة الوثائق بمعدل 25% من صافي أرباحها. كما درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها ، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة.

كما قامت بإجراءات الرقابة والتدقيق الشرعى وحصلت الهيئة على البيانات والمعلومات، التي رأت ضرورة الحصول عليها لأداء مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي.كما اطلعت الهيئة على تقرير التدقيق الشرعي الذي أعدته دار الشريعة على أعمال الشركة المنفذة خلال العام وأرسلت ملاحظاتها إلى الشركة.

وأفاد بأن الهيئة اطلعت على ميزانية الشركة والبيانات والإيضاحات الملحقة بها وترى الهيئة ما يلي:

1. أن الشركة تمسك حسابين منفصلين أحدهما لمساهمي الشركة والآخر لحملة الوثائق حسب ما يقضي به النظام الأساس للشركة، وقد بينت الميزانية العمومية أصول وخصوم هذين الحسابين.
2. أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة الشركة من معلومات تمثل موجودات الشركة وإيراداتها، وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسئولية إدارة الشركة.

كما قامت هيئة الفتوى بالإشراف على احتساب الزكاة على الاحتياطيات والأموال المحتجزة لدى الشركة عن عام 2017، وتنبه الهيئة السادة المساهمين إلى إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم حسب الطريقة المبينة في الرسالة الموجهة إليهم بذلك.

كما أن الهيئة إذ تؤكد أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات الشركة تقع على إدارة الشركة، لتقرر أن معاملات الشركة المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات وما اطلعت عليه من معاملات، وما قدمته بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة الشركة من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

وبعد المناقشة تمت المصادقة على تقرير هية الفتوى والرقابة الشرعية. وبعدها أستأذن فضيلة الشيخ/ عز الدين بن زغيبه وغادر القاعة.

3- سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م والمصادقة عليه:

أوضح ممثل مكتب ديلويت آند توتش (السيد/موسى الرمحي) بتقريرهم بأنهم قاموا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) (ش.م.ع.)** ("الشركة") **والشركات التابعة لها** (معاً "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2017، وكل من بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

وأن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وآدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

وأفاد بأننا قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنين" ووفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

وأضاف بأننا نود لفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 37 حول البيانات المالية الموحدة والذي يوضح عدم التيقن بشأن الاسترداد التام وفي الوقت المحدد للموجودات التي تبلغ إجمالي قيمتها الدفترية 15.3 مليون درهم والتي يحتفظ بها المدير التنفيذي السابق، أو منشآت خاضعة لسيطرته، على سبيل الأمانة ولمصلحة المجموعة. إن رأينا غير متحفظ بشأن هذا الأمر.

وأضاف أيضا بأن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى حسب اجتهادنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن الفترة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نبدي رأي منفصل بشأن تلك الأمور.

كما تم عرض تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية المتضمنة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يبين إيضاح 9 حول البيانات المالية الموحدة مشتريات المجموعة أو استثماراتها في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017؛
- يظهر الإيضاح رقم 30 حول البيانات المالية الموحدة معاملات الأطراف ذات العلاقة الجوهرية والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛
- أنه، وفقًا للمعلومات التي توافرت لنا، باستثناء الأمر الوارد بالفقرة السابقة، لم يسترع انتباهنا ما يدعونا للاعتقاد بأن المجموعة قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم

(2) لسنة 2015 والقانوني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أمورها أو لعقد تأسيسها مما قد يؤثر جوهريًا على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2017.

- يعكس الإيضاح رقم 25 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

علاوة على ما سبق، وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 6 لسنة 2007 ولوائح الأحكام المالية ذات الصلة الصادرة عن هيئة التأمين بشأن شركات التكافل، فقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات اللازمة التي اعتبارناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وكما ورد بالإيضاح رقم 3 حول البيانات المالية الموحدة، فإن المجموعة لا تزال بصدد التقيد بمتطلبات محددة من القوانين المالية الصادرة عن هيئة التأمين بشأن شركات التكافل.

وصار نقاش من المساهمين على الايضاح رقم (37) وهو يتعلق بالمدير التنفيذى السابق وتساءلوا لماذا لم يتم حتى الآن إنهاء تلك الامور وتحويل الاسهم التى يحتفظ بها المدير التنفيذى السابق ، أو منشآت خاضعة لسيطرته لصالح الشركة. وقد بين المجلس بأن الشركة بداية قامت بتحويل الموضوع للجهات الرقابية ولم تُحسم الامور، وعليه قامت الشركة برفع القضايا لاسترداد حقوق الشركة ، وحاليا الأمور متداولة بمحاكم الدولة وإن شاء الله خلال الفترة القادمة سوف تحسم الامور لصالح الشركة وأكد المجلس للحاضرين بأنه حريص على إسترداد حقوق المساهمين.

و بعد المناقشة – تم الإقرار والمصادقة على تقرير مدققي الحسابات.

4- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م:

بعد الإطلاع على تفاصيل نتائج الشركة والنقاش والملاحظات من الحضور حول التفاصيل الواردة بالتقرير والنتائج التى تحققت خلال العام 2017م من واقع بيان الإيرادات والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية وإيضاحاتها المرفقة ضمن الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م وقام رئيس الإجتماع بالرد على كافة الاستفسارات والملاحظات وشكرهم على إثرائهم للإجتماع بمشاركاتهم الفعالة، وبانتهاء النقاش

تمت المصادقة والموافقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.

5- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وترحيلها للسنوات القادمة.

تمت مناقشة المقترح ، من ثم تمت الموافقة بالاغلبية على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وترحيلها للسنوات القادمة.

6 – إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م:

تمت الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م .

7- إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م:

بعد المداولة تمت الموافقة على إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م.

8- تعين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للعام 2018.

وفي ذلك أوضح الرئيس بأن الشركة ومنذ تأسيسها تخضع لاحكام الشريعة الإسلامية الغراء حث أن نظامها الاساسي يقضي بضرورة تعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية وهو الامر الذي إعتمدته الشركة منذ إنطلاقتها، وقد عمل مجلس الإدارة على التواصل الدائم مع رئيس و أعضاء الهيئة التي تتألف من السادة التالية أسمائهم:

- الدكتور/ حسين حامد – رئيس الهيئة.
- الدكتور/ محمد زعير – عضو الهيئة.
- الدكتور/ عز الدين بن زغيبة – عضو الهيئة.

عليه يتم عرض الامر عليكم بصفتكم مساهمين في الشركة وذلك لإعادة تعينهم كاعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالشركة للعام 2018.

عليه تمت المناقشة وتمت الموافقة على إعادة تعين المذكورين أعلاه أعضاءً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الداخلية للشركة للعام الجاري 2018.

9- تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2018 م وتحديد أتعابهم:

بعد مغادرة مدققي الحسابات القاعة، تم عرض بند تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2018 وبعد التداول بين الحضور من المساهمين تمت الموافقة على تعيين السادة/ ديلويت اند تتش كمدققي حسابات للعام 2018 م واعتماد مبلغ ثلاثمائة وخمسة وثمانون الف درهم (385,000 درهم) مقابل أتعابهم السنوية.

10 – الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية في 2017/12/31.

تمت موافقة المساهمين على مقترح صرف مبلغ 500 ألف درهم كمكافأة للسادة الأعضاء عن العام 2017.

11 – إعتماد تعيين السيد / مبارك مطر الشامسى كعضو بمجلس الادارة بديلا عن الدكتور / سعد عبدالله الخنبشى الذى تقدم بإستقالته.

تمت موافقة المساهمين على إعتماد تعيين السيد / مبارك مطر الشامسى كعضو لمجلس إدارة الشركة.

وبناء على طلب مساهمون يمتلكون نسبة أكبر من 10% وبعد موافقة جميع المساهمين الحاضرين تقرر إضافة بندين إلى جدول الاعمال الخاص بالجمعية العمومية وهما كما يلى

12- التنازل عن عدد 70 ألف سهم من أسهم شركة أمان والخاصة بمصرف السلام – الجزائر لفائدة السيد / محمد عمير يوسف المهيرى.

بناء على قيام السيد محمد عمير المهيرى بتسديد مبلغ 1.9 مليون دولار أمريكى نيابة عن شركة أمان عند زيادة رأسمال مصرف السلام الجزائر سنة 2009، وعليه فقد قررت الجمعية العمومية لشركة دبى الاسلامية للتأمين وإعادة التأمين أمان التنازل عن عدد 70,000 سهم والارباح المترتبة عليها والمملوكة لها فى رأس مال مصرف السلام الجزائر والمرقمة من 001 300 4 إلى 000 370 4 لفائدة السيد / محمد عمير يوسف المهيرى إعترافا منها بالدين الذى له عليها، وتفويض السيد / عبدالرحمن أحمد عبد الله سنان ، من جنسية يمنيه ، ويحمل جواز سفر YEM06081874 من أجل إتمام جميع إجراءات التنازل فى الجزائر حسب القوانين السارية المفعول هناك.والتوقيع على كافة الوثائق اللازمه لذلك.

وأفاد الرئيس وكذلك المدقق الخارجي بأن هذا التنازل لن يؤثر على ميزانية الشركة ولا حساباتها ، حيث لم تقوم الشركة بإدراجها ضمن أستثماراتها .

وعليه تمت المصادقة على البند أعلاه

13- رفع نسبة تملك الاجانب بالشركة إلى 49% بعد موافقة الهيئات والجهات الحكومية.

تمت مناقشة البند أعلاه **وتمت مصادقة المساهمين بالاجماع على رفع نسبة تملك الاجانب بالشركة لتكون 49%** وذلك بعد الحصول على الموافقات من الهيئات والجهات الحكومية المختصة.

ختاماً و وفقاً لما هو مبين بجدول الأعمال تم الإعلان عن انتهاء مداولات الإجتماع، حيث شكر رئيس الإجتماع جميع الحضور على تعاونهم ومشاركاتهم الفعالة، وكان ذلك في تمام الساعة الخامسة ونصف مساءً.

والله ولي التوفيق

مقرر الاجتماع	جامع الاصوات	مدققي الحسابات	رئيس الجمعيه العموميه
أحمد كساب	محمد زكي / عمرو ماضي	موسى الرمحي	